

هل تحدد مدينة الزنتان مستقبل ليبيا؟

كتبه جون أ. | 20 يوليو، 2022



ترجمة وتحرير: نون بوست

في منتصف ليلة من أواخر نيسان/ أبريل، وأنا أجلس على سجادة محاطًا بشباب من الزنتان يتناولون الطعام على طبق فضي ضخم من المبكبة الليبية، وهي معكرونة بلحم الضأن والكوع تطبخ في صلصة حارة.

الزنتان مدينة يبلغ عدد سكانها حوالي 60 ألف نسمة وتقع في جبال نفوسة غرب ليبيا، حيث تسيطر القوات المحلية على رقعة من الأراضي التي تربط غرب العاصمة طرابلس بالجنوب الشاسع للبلاد. لكن هذه القوى لا تمثل دائمًا جبهة موحدة، ففي صراع 2019 في ليبيا قاتلت ميليشيات الزنتان مع أطراف متعارضة. ولكن في ظل الصراع على السلطة بين رئيسي الوزراء الليبيين المتنافسين، الذي مهد الطريق لـ مزيد من العنف، توحدت ميليشيات الزنتان مرة أخرى.

تستجيب قرارات ميليشيات الزنتان لقرارات الميليشيات والقادة السياسيين الآخرين في ليبيا، وهي جزء من نظام بيئي شامل للفاعلين السياسيين الذين يعيدون تنظيم صفوفهم باستمرار للحفاظ على أرباحهم أو تعزيزها في وجه الاختلال الوظيفي في البلاد. لقد سئم العديد من الليبيين بشكل متزايد من هذا الخلل الوظيفي وخرج المواطنون العاديون إلى الشوارع للاحتجاج على تسبب النخب في تدهور الأوضاع الاقتصادية.

مع ذلك، من غير المرجح أن يتمكن المتظاهرون من الإطاحة بالشبكة المكونة من الجهات السياسية والمسلحة المنتشرة في الدولة. تشكل اهتمامات الزنتان جزءاً صغيراً، لكن مهماً، من هذه الشبكة لكن قصة المدينة وانقسامات ميليشياتها وإعادة توحيدها لا تختلف عن قصة السياسة الليبية: أي أنها معركة من أجل السيطرة على اقتصاد الحرب تمثلها معضلة السجين التي ساهمت التدخلات الخارجية والروايات المحلية المستقطبة في استمرارها وعقلنتها.

مع تزايد احتمال تجدد الصراع، يجد قائد وحدة الزنتان العسكرية الحالي في غرب طرابلس، اللواء أسامة الجويلي، نفسه في وضع يؤهله للعب دور كبير في تحديد زعيم ليبيا القادم. وحتى وقت قريب، كان الجويلي جزءاً من حكومة طرابلس ولا تزال خطوته التالية سرية.

في 17 أيار/ مايو، استيقظ سكان طرابلس على صوت اشتباكات بين الميليشيات **المتناحرة** في وسط المدينة. وكان فتحي باشاغا، الذي عينه مجلس النواب الليبي رئيساً للوزراء، قد دخل العاصمة بمساعدة **لواء النواصي**، وهي ميليشيا محلية. وهذه ثاني محاولة يقوم بها باشاغا للإطاحة برئيس الوزراء المنافس عبد الحميد الدبيبة، لكن الميليشيات الموالية للدبيبة تمسكت بضواوة بأرضها، بينما كان موقف البقية أكثر حيادية مثل اللواء 444، ورافقت باشاغا بسلام إلى خارج المدينة.

قام الدبيبة وحلفاؤه على الفور **بإقالة** زعيم النواصي، مصطفى قدور، من منصبه الرسمي كنائب لرئيس جهاز المخابرات الليبية. وكان قرار الطرد الثاني الذي اتخذه أكثر أهمية على الأغلب، إذ مكن ذلك الجويلي من تقلد منصب **رئيس المخابرات العسكرية**. واليوم، أصبحت لواء الزنتان القوية التابعة للجويلي تابعة للمعسكر الموالي للباشاغا، بينما تقدّم المواجهة بين رئيسي الوزراء نظرة على التحالفات السياسية الليبية المتهكمة والمتغيرة.

في سنة 2019، أطلق أمير الحرب خليفة حفتر، حاكم شرق ليبيا، حملة عسكرية للسيطرة على طرابلس. وفي أواخر 2019، اقترب الجيش الوطني الليبي المدعوم من الإمارات العربية المتحدة ومصر وروسيا من تحقيق النصر. في ذلك الوقت، كان باشاغا وزيراً للداخلية في حكومة الوفاق الوطني المعارضة، ثم ساعد في تأمين **الدعم التركي**. سرعان ما قلب المستشارون العسكريون والطائرات دون طيار والمرتزقة السوريون مجرى الحرب، مما أجبر الجيش الوطني الليبي التابع لحفتر، الذي **يحشد** أيضاً المرتزقة السوريين، على التراجع شرقاً.

في تشرين الأول/ أكتوبر 2020، **توسّطت** الأمم المتحدة قرار بوقف إطلاق النار؛ وبعد شهر، جمعت 75 شخصاً من جميع أنحاء المجتمع الليبي لتشكيل **ملتقى الحوار السياسي الليبي**، وكلفتهم بوضع خريطة طريق لانتخابات البلاد في كانون الأول/ ديسمبر 2021. **انتخب** ملتقى الحوار السياسي الليبي الدبيبة ليكون رئيساً للوزراء، ثم تحالف باشاغا مع حفتر في **محاولة مشتركة** للإطاحة بالدبيبة.

قبل أن أتوجه إلى الزنتان، جلست في مقهى بطرابلس مع مسؤول مطلع على الوضع السياسي، الذي قال: "إن الثروة النفطية يمكن أن تكون لعنة، ومؤسساتنا لا تزال ضعيفة".

تمتلك ليبيا **3 بالمئة** من احتياطات النفط المؤكدة في العالم، وقد يكلف حصار النفط في شرق البلاد

الحكومة 60 مليون دولار في اليوم. وطريقة توزيع هذه الثروة، التي يحظى رئيس الحكومة بنفوذ كبير عليها، تمثل نقطة محورية في الصراع السياسي والعسكري وكذلك في الرواية التي يقدمها لكل طرف عن تعرّضه للتهميش.

زادت التدخلات الأجنبية، سواء نيابة عن طرابلس أو الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر، من صعوبة حلّ الصراع إلى حد كبير، وساهمت في تمكين الجهات المسلحة وقادة الميليشيات على حساب المواطنين العاديين. وتابع المسؤول قائلا إنه على الرغم من أن باشاغا يقول إنه “مناهض للميليشيات”، إلا أنه لا يزال بحاجة إلى دعم الميليشيات للوصول إلى السلطة، “لأن تلك هي بنية النظام”.

في اليوم التالي، وصلت إلى الزنتان، مسقط رأس الجويلي. وفقاً لأحد السكان المحليين، تشتهر الزنتان بشجاعتها، حيث قال: “لقد تصدّينا للزعيم الليبي السابق معمر القذافي وذهبنا إلى طرابلس”. وفي الواقع، كان قرار المدينة سنة 2011 بـ **توحيد الصفوف** ومحاربة المستبد الراحل جريئاً، بالنظر إلى الزنتانيين يمثلون جزءاً هاماً من قوات أمن النظام ويلعبون دوراً حاسماً في نجاح الثورة.

شبكات التهريب في ليبيا تحمل أكثر من مجرد وقود؛ إذ توفر طرق الهجرة من إفريقيا جنوب الصحراء إلى الساحل الليبي فرصة للربح وحق التواطؤ بين المهربين ومسؤولي الدولة، بما في ذلك مع خفر السواحل الليبي المعروف جيداً.

مكّنت الإطاحة بالقذافي المسلحين في الزنتان من دخول طرابلس بالإضافة إلى مجموعة من الميليشيات الأخرى التي تم تشكيلها حديثاً من جميع أنحاء البلاد. وحسب ما أشار إليه الخبير الليبي جليل حرشاي فإن “معضلة أمنية قد تطورت بسرعة” جراء ذلك، وفي حين لم تكن الضرائب الجشعة التي تفرضها ميليشيات الزنتان على سكان العاصمة بالأمر الجديد، فإن سيطرتها على المطار الدولي الوحيد في طرابلس كانت كذلك.

في سنة 2014، هاجم تحالف من الميليشيات الإسلامية ومصراتة، المعروف باسم “فجر ليبيا”، المطار ودفع مقاتلي الزنتان والمدنيين إلى معقلهم الجبلي. وفي الشرق، بدا حفتر، الذي اعتمد مصطلحات معادية للإسلاميين للتحديث عن توطيد سلطته، في نظر العديد من الزنتانيين سعيداً للسماح لهم بتحمل وطأة فجر ليبيا. شعر الجويلي، الذي كان آنذاك رئيس المجلس العسكري لثوار الزنتان، بالخيانة وبالتالي توترت العلاقات بين الرجلين أكثر.

في الزنتان، قابلت مواطناً ليبيا يدعى خليفة، وهو رجل في منتصف الثلاثينيات من عمره يعمل على بناء المجتمع المدني لعب دوراً حاسماً في بدء محادثات السلام بين الزنتان ومصراتة في أيار/ مايو 2015، الذي قال: “للمرة الأولى، لم يكن الاختيار الأول للأطراف المتصارعة هو الحرب”، في إشارة إلى المواجهة بين الدببة وباشاغا، “وهو ما يكشف أن السكان قد سئموا من الصراع”.

يسعى خليفة الآن إلى إبعاد الشباب عن تهريب الوقود، غير أن الظروف المعيشية وفرص العمل لا تزال تمثل مشكلة حقيقية، في حين أن تلك الممارسة يمكن أن تدّر الملايين على مهربي الوقود.

إن الدعم على الوقود في ليبيا يعد من أكثر أشكال الدعم سخاءً في العالم، وهو يكلف الحكومة حوالي 700 مليون دولار سنوياً. يتدفق الغاز المدعّم (3 سنتات لكل لتر) من طرابلس إلى الزاوية على بعد 30 ميلاً غرباً، حيث تترصده الميليشيات وتقوم بسرقة وتهريبه إلى تونس، أين تبيعه بسعر 76 سنتاً للتر الواحد ما يحقق عائداً بنسبة 2500 بالمئة. وقد زاد مستوى هذه السرقة لدرجة أنه يكاد يكون من المستحيل العثور على محطات وقود عاملة خارج طرابلس.

بالنسبة للجماعات المسلحة، فإن أرباح تهريب الوقود، وبالتالي الحفاظ على الوضع الحالي، تستحق الحماية؛ وقد قدّرت مؤسسة النفط الوطنية الليبية الخسائر بنحو 750 مليون دولار سنوياً. وقد علّق أحد المصرفيين من الزنتان ساخراً: "إذا كانت الحكومة تريد حقاً إنهاء تهريب الوقود، فعليها إلغاء الدعم".

بالتأكيد، يبقى التهريب فريداً من نوعه في الزنتان، وشبكات التهريب في ليبيا تحمل أكثر من مجرد وقود؛ إذ توفر طرق الهجرة من إفريقيا جنوب الصحراء إلى الساحل الليبي فرصة للربح وحتى التواطؤ بين المهربين ومسؤولي الدولة، بما في ذلك مع خفر السواحل الليبي المعروف جيداً.

في ظل هذا الوضع، وبعد فترة وجيزة من المساعدة التي قدمها خليفة في إبرام سلام بين الزنتان ومصراته، تعالت أصوات الاستياء من "القبضة الخانقة" لميليشيات طرابلس على مؤسسات الدولة. ففي سنة 2018، شنت ميليشيا متشددة من مصراته هجوماً جنباً إلى جنب مع "الكانيات"، وهو لواء يقوده الإخوة الكاني من ترهونة. حقق "الكانيات" ثراءً من مصادرة الممتلكات وفرض ضرائب على مهربي البشر والوقود، وتم الإبلاغ عن ما يقارب 300 مدني في عداد المفقودين من ترهونة منذ سنة 2015؛ وتم لاحقاً التعرف على 119 شخصاً منهم في مقابر جماعية.

تم وقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة، إلّا أن السلام لم يدم طويلاً، ففي نيسان/أبريل 2019، رأى حفتر فرصة مواتية للتحالف مع الكانيات وشنّ هجوماً على طرابلس. وقد أدى هجوم حفتر على طرابلس إلى انقسام ميليشيات الزنتان رسمياً، حيث أمر الجويلي - الذي عاد إلى الحكومة ولم يعد صديقاً لحفتر - كتابته بالدفاع عن العاصمة. أما بالنسبة لميليشيات الزنتان الأخرى، فإن حرب 2014 لا يمكن نسيانها، عندما انضم العديد منهم إلى الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر.

في حين تسعى الأطراف الفاعلة الليبية إلى الحصول على دعم خارجي لتعزيز مواقعها محلياً، تعمل القوى الأجنبية على حماية مصالحها بين مختلف هذه الأطراف

كان قادة الزنتان من الجانبين المتعارضين حريصين دائماً على عدم مواجهة بعضهم البعض بشكل مباشر في القتال؛ ويتجلى ذلك في حضور المقاتلين من الجانبين جنازات بعضهم البعض، وكذلك في

الزنتان نفسها، حيث يمكن رؤية مركبات حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي مركونة جنبًا إلى جنب. وعلى الرغم من سنوات الصراع بين الميليشيات والنخبة، لا تزال هناك روابط اجتماعية وصداقات عميقة تتجاوز الانقسامات السياسية. مع ذلك، يستمر الصراع بين النخب الليبية، ولا تزال طرق التهريب والسبل الأخرى لكسب المال تلقي بظلالها على الهدف الأسمى الذي تسعى إليه ليبيا، وهو السيطرة على عائدات النفط في البلاد.

عادت الأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر 2020 للتوسط في وقف إطلاق نار آخر، وتم استئناف منتدى الحوار السياسي الليبي وكانت المفاجأة اختيار الدبيبة - من عائلة أعمال قوية في مصراتة - لمنصب رئيس الوزراء المؤقت. حامت حول هذه العملية العديد من مزاعم شراء الأصوات، وواعد حينها الدبيبة بعدم خوض الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر 2021.

ولكن مع اقتراب الانتخابات، أدرك اللاعبون الرئيسيون أنهم لا يستطيعون التحكم في نتيجة الانتخابات. وقد نكث الدبيبة بوعده وأعلن ترشّحه كما نجح نجل القذافي سيف الإسلام في الترشح هو أيضًا، مما قلل من حظوظ باشاغا وحفتر في الرئاسيات. لكن الانتخابات تأخرت ليبقى الدبيبة في منصبه. وبعد بضعة أشهر، عيّن البرلمان - ومقره طبرق - باشاغا رئيسًا للوزراء، وهي الخطوة التي لم يعترف بها الدبيبة، لتصبح ليبيا مرة أخرى بحكومتين.

أعادت محاولة باشاغا الثانية لدخول طرابلس في 17 أيار/ مايو 2022 - بدعم مزعوم من الجويلي - ميليشيات الزنتان إلى معسكر سياسي واحد، إلّا أنه وبعد عقد من الثورة، لا يزال مواطنوها منقسمين حول إيجاد حلول للصراع.

أخبرني أحد أعضاء المجلس العسكري في الزنتان أن باشاغا، وهو من مصراتة ويدعمه حفتر، يعتبر خيارًا مناسبًا فهو يمثل الشرق والغرب أما حكومة الدبيبة فلم تجلب سوى المزيد من الرشوة والفساد.

وحسب زعيم ميليشيا بارز، فإن ليبيا بحاجة إلى الانتخابات أولاً. ويمكن للحكومة المنتخبة بعدها أن تفرض القانون والنظام وتحاسب المخالفين، على حدّ قوله، ويرى أن باشاغا لا يختلف عن الدبيبة. وعندما سُئل عما إذا كان بإمكان حكومة منتخبة مواجهة المهربين، أجاب زعيم الميليشيا هذا قائلاً: "لقد قمت بتشكيل مجموعة محلية لمكافحة الجريمة. قد لا تتمكّن من القضاء على التهريب كليًا، ولكن من الممكن وقف جزء أكبر منه". ولكن من دون وظائف جديدة تجذب الشباب، ستواجه المدينة معركة شاقة لتحقيق ذلك.

يتفق الجميع على أن التدخلات الخارجية أدت إلى تفاقم الصراع في ليبيا. كان هذا التدخل عبارة عن طريق باتجاهين؛ ففي حين تسعى الأطراف الفاعلة الليبية إلى الحصول على دعم خارجي لتعزيز مواقعها محليًا، تعمل القوى الأجنبية على حماية مصالحها بين مختلف هذه الأطراف.

يعتقد القربون من الوضع أن الخطوة التالية للجويلي ستكون عسكرية، حيث تعثرت المحادثات المختلفة بين العسكريين الليبيين الرئيسيين في القاهرة

وفي خضم ذلك، فإن الكثير من المواطنين العاديين - الذين توقفوا تمامًا عن الاهتمام بالسياسة - يحتجون على الوضع الراهن. ففي 1 تموز/ يوليو الجاري، اقتحم متظاهرون مجلس النواب في طبرق، وأضرموا النار في جزء من المبنى.

قبل الثورة، كان الراتب الشهري الحكومي 1000 دينار ليبي، أو ما يعادل 800 دولار. لكن الآن، نفس الراتب بات يساوي 200 دولار. وفي بلد يوظف القطاع العام 85 بالمئة من القوى العاملة، فإن الحنين إلى عهد القذافي - والغضب من نخبة ما بعد الثورة - ليس أمرًا مفاجئًا.

رغم هذه الاحتجاجات، أعلن باشاغا نيته دخول طرابلس مرة أخرى. في هذا الصدد، قال ولفرام لاتشر، الخبير في شؤون ليبيا في المعهد الألماني للأبحاث الدولية والأمنية في برلين، إن "هذا الوضع الحالي يذكرني بالفترة التي سبقت حرب كانيات 2018، حيث تعيد الميليشيات تنظيم صفوفها قبل محاولة جديدة لباشاغا.

في محاولة لاسترضاء حفتر وإفشال باشاغا، أعلن الديبة قرار تعديل مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط، ليستبدل رئيس الشركة مصطفى صنع الله، بفرحات بن قدارة، محافظ البنك المركزي السابق والمقرب من كل من حفتر والإمارات العربية المتحدة، وقد أعقب ذلك مواجهة قصيرة بعد أن رفض صنع الله التنحي.

أما في الزنتان، يبدو الجويلي والمجلس العسكري متحدين ضد الديبة، ولكن لا يجب الخلط بين هذا الاتحاد وبين الدعم الموحد لحفتر. هناك خلافات جدية حول أي تحركات تزيد من مصالح الزنتان إلى أقصى حد - إما البقاء على الهامش في انتظار فائز واضح يعيد توحيد صفوف قواتها، أو الإلقاء بكامل ثقلها في دعم مرشح واحد للاستفادة من فوزه.

في غضون ذلك، يعتقد المقربون من الوضع أن الخطوة التالية للجويلي ستكون عسكرية، حيث تعثرت المحادثات المختلفة بين العسكريين الليبيين الرئيسيين في القاهرة وعواصم أخرى. وأضاف لاتشر عن ذلك قائلاً: "مثلما حدث في سنة 2018، يتطلب إشعال الصراع من جديد فقط بضع مجموعات مسلحة". ومرة أخرى، يبدو أن احتمال اندلاع حرب وارد - على الرغم من استنزافها للشعب الليبي.

المصدر: [فورين بوليسي](#)

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/44693>